

تسليم تكليف 8 – دراسات نقدية 3

راضي بن غنام الشمري
253003043



تقديم نقد للنظريات العلمية التي تم تناولها في الدراسة

أولاً: التعريف بالدراسة محل النقد

الدراسة المختارة هي رسالة دكتوراه بعنوان: أثر التحول الرقمي في إدارة المشاريع: الدور الوسيط للتجديد الاستراتيجي في الشركات الإنشائية الأردنية. للباحث عدي صالح سعود الربيع، وهي رسالة دكتوراه غير منشورة قدمت إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية في عمّان عام 2024 تتناول الدراسة العلاقة بين التحول الرقمي وإدارة المشاريع، وتفترض أن التجديد الاستراتيجي يؤدي دورًا وسيطًا في هذه العلاقة بني الفصل النظري في الرسالة حول ثلاثة محاور رئيسة: التحول الرقمي، وإدارة المشاريع، والتجديد الاستراتيجي، ثم خُصص جزء لتأطير العلاقات بين هذه المتغيرات. ويكشف ذلك عن محاولة الباحث بناء نموذج يجمع بين الجانب التقني والجانب الإداري والجانب الاستراتيجي في بيئة الشركات الإنشائية الأردنية

ثانيًا: مدخل إلى نقد النظريات العلمية

لا يقتصر الإطار النظري الجيد على جمع التعريفات وعرض نتائج الدراسات السابقة، بل ينبغي أن يحدد نظرية أو مجموعة نظريات تفسر الظاهرة المدروسة، وتوضح الآلية التي تربط بين المتغيرات، وتساعد في اشتقاق الفرضيات وتفسير النتائج. كما ينبغي أن تتصف المفاهيم بالوضوح، وأن تكون الحدود بينها دقيقة وأن يكون مستوى التحليل محددًا، وأن تتلاءم النظرية مع السياق القطاعي والجغرافي للدراسة بناءً على ذلك، يركز هذا النقد على أربعة جوانب: مدى وجود نظرية علمية مركزية، ومدى قدرة المداخل المستخدمة على تفسير العلاقات السببية، ومدى وضوح الحدود بين المتغيرات، ومدى ملائمة النظريات والمداخل لقطاع الإنشاءات الأردني وطبيعة التحول الرقمي

ثالثاً: النظريات والمداخل العلمية التي تناولتها الدراسة

يتضح من الإطار النظري أن الدراسة لم تتبنّ نظرية واحدة معلنة بوصفها النظرية الرئيسة، وإنما اعتمدت على مجموعة من المداخل المفاهيمية والمهنية لتفسير متغيراتها. ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- مدخل التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة
 - مدخل إدارة المشاريع ومجالات المعرفة وعمليات المشروع
 - مدخل التجديد الاستراتيجي والتكيف التنظيمي
 - مدخل الوساطة، الذي يفترض أن التحول الرقمي يؤثر في إدارة المشاريع من خلال التجديد الاستراتيجي
- ويلاحظ هنا أن هذه المداخل ليست جميعها نظريات علمية مكتملة؛ فمجالات إدارة المشاريع تمثل إطاراً مهنيًا وإجرائيًا، بينما يمثل التحول الرقمي والتجديد الاستراتيجي مفهومين تنظيميين يحتاجان إلى نظرية مفسرة للعلاقات بينهما

رابعًا: نقد المدخل النظري للتحول الرقمي:

مضمون المدخل في الدراسة:

عرضت الدراسة التحول الرقمي باعتباره عملية تتجاوز استخدام التقنيات الحديثة، وتشمل إعادة تشكيل الاستراتيجيات والثقافة والعمليات والقدرات التنظيمية ونماذج الأعمال. وربطت الدراسة هذا التحول بتطور الثورات الصناعية، ولا سيما الثورة الصناعية الرابعة، وما تتضمنه من تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والأتمتة، والأجهزة الذكية، والواقع المعزز، والطباعة ثلاثية الأبعاد. ويظهر في الشكل المعروض في الصفحة (67) إطار الثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الرقمية المساهمة فيها، وهو ما يعكس تبني الدراسة تصورًا واسعًا للتحول الرقمي، يجمع بين التكنولوجيا والعمليات والقيمة التنظيمية.

نقاط القوة:

لم تحصر الدراسة التحول الرقمي في شراء الأنظمة أو تحويل الوثائق الورقية إلى إلكترونية، بل ربطته بتغييرات استراتيجية وثقافية وتنظيمية أكدت أن التحول الرقمي عملية مستمرة وليست برنامجًا تقنيًا قصير الأجل. ربطت القدرات الرقمية بتحسين الكفاءة والمرونة والابتكار واتخاذ القرارات. جاء المدخل ملائمًا لبيئة الشركات الإنشائية التي تتعامل مع مشروعات معقدة وبيانات كثيرة وأطراف متعددة. أبرزت أهمية التكامل بين التقنية والعمليات والموارد البشرية بدلًا من النظر إلى التقنية بوصفها عنصرًا مستقلًا.

أوجه النقد:

أ. غياب نظرية تفسيرية محددة

قدمت الدراسة تعريفات متعددة للتحويل الرقمي وشرحت أهميته ومراحله وتقنياته، لكنها لم تحدد بصورة صريحة النظرية التي تفسر كيف ولماذا يؤدي التحويل الرقمي إلى تحسين إدارة المشاريع. ويؤدي غياب النظرية المركزية إلى تحول الإطار النظري إلى عرض وصفي واسع، بدلاً من أن يكون بناءً تفسيريًا يمكن من خلاله استنباط الآليات السببية

ب. عدم الفصل الدقيق بين مستويات التحويل الرقمي

توجد حاجة إلى التمييز بين تحويل البيانات إلى صيغة رقمية، ورقمنة الإجراءات والعمليات، والتحويل الرقمي الشامل. فالأول يتعلق بتحويل المحتوى، والثاني يتعلق باستخدام التقنية لتحسين العمليات، أما الثالث فيتضمن تغييرًا استراتيجيًا وتنظيميًا عميقًا. وعدم الفصل بين هذه المستويات قد يؤدي إلى قياس الاستخدام التقني المحدود باعتباره تحويلًا رقميًا كاملاً

ج. افتراض الأثر الإيجابي بصورة مسبقة

مال الإطار النظري إلى تقديم التحويل الرقمي باعتباره مصدرًا للتحسين بصورة شبه تلقائية، في حين قد ينتج عنه تعقيد إضافي، ومقاومة للتغيير، وتكاليف مرتفعة، ومخاطر أمنية، واعتماد على الموردين، وضعف في تكامل الأنظمة. ومن ثم ينبغي النظر إلى أثر التحويل الرقمي بوصفه أثرًا مشروطًا بالجاهزية التنظيمية والمهارات والحوكمة والدعم القيادي

د. التداخل بين أبعاد التحول الرقمي

قد تتداخل الثقافة الرقمية والقيادة الرقمية والاستراتيجية الرقمية والقدرات الرقمية بصورة تجعل الحدود بينها غير واضحة. فالقيادة قد تكون سبباً في بناء الثقافة والقدرات، بينما قد تكون الثقافة شرطاً لنجاح الاستراتيجية. وكان ينبغي توضيح العلاقات الداخلية بين هذه الأبعاد بدلاً من معاملتها بوصفها أبعاداً متوازية ومستقلة تماماً

هـ. عدم وضوح مستوى التحليل

لم يكن واضحاً في جميع المواضيع ما إذا كان التحول الرقمي يُقاس على مستوى الشركة أم المشروع أم فريق المشروع. وهذا أمر مهم، لأن امتلاك الشركة استراتيجية رقمية لا يعني بالضرورة أن كل مشروع يطبقها بالمستوى نفسه، كما أن نجاح تقنية داخل مشروع واحد لا يعني تحقق تحول رقمي على مستوى المنظمة

خامسًا: نقد المدخل النظري لإدارة المشاريع

مضمون المدخل في الدراسة

قدمت الدراسة إدارة المشاريع من خلال مجالات المعرفة والعمليات المرتبطة بالتكامل، والنطاق والجدول الزمني، والتكلفة، والجودة، والموارد، والاتصالات، والمخاطر، والمشتريات، وأصحاب المصلحة. كما شرحت العمليات الفرعية المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتحكم

نقاط القوة

- تقديم إطار شامل يغطي معظم الجوانب التشغيلية لإدارة المشروعات
- إمكانية تحويل مجالات الإدارة إلى مؤشرات قابلة للقياس
- ملاءمة التركيز على الوقت والتكلفة والجودة والمخاطر لطبيعة المشروعات الإنشائية
- إظهار المواقع التي يمكن أن تؤثر فيها الأدوات الرقمية، مثل الجدولة والرقابة وإدارة المعلومات
- توفير لغة مهنية مفهومة للعاملين ومديري المشاريع في الشركات محل الدراسة

أوجه النقد:**أ. إطار إدارة المشاريع ليس نظرية علمية**

تمثل مجالات المعرفة إطاراً مهنيًا يوضح الممارسات التي ينبغي تنفيذها، لكنها لا تفسر بذاتها سبب نجاح بعض المشروعات وفشل غيرها، ولا تحدد الظروف التي تكون فيها الممارسات أكثر فاعلية. ولذلك لا ينبغي التعامل معها باعتبارها بديلاً عن النظرية التنظيمية أو الإدارية

ب. التركيز على العمليات أكثر من النتائج

يؤدي التركيز على تنفيذ إجراءات التخطيط والرقابة إلى احتمال الخلط بين جودة الممارسة ونجاح المشروع. فقد تطبق الشركة الإجراءات الرسمية، لكن المشروع لا يحقق المنافع الاستراتيجية أو رضا أصحاب المصلحة. وكان ينبغي التمييز بين ممارسات إدارة المشروع، وكفاءة الإدارة، وأداء المشروع، ونجاحه وتحقيق المنافع

ج. محدودية المنظور التقليدي

ركز المدخل على التخطيط والرقابة التقليديين، في حين تحتاج البيئة الرقمية إلى أساليب رشيقة وهجينة وتكيفية، تسمح بالتجريب المتكرر وتعديل الأولويات واتخاذ القرار في الوقت الفعلي. وكان من الأنسب الجمع بين الممارسات التقليدية والممارسات المرنة وفق طبيعة المشروع

د. عدم مراعاة اختلاف المشروعات:

تختلف المشروعات في الحجم والتعقيد وعدم التأكد ونوع العقد وعدد الأطراف ودرجة الابتكار. ولذلك فإن تطبيق مجموعة واحدة من الممارسات بالطريقة نفسها على جميع المشروعات لا يعكس منطق نظرية الطوارئ، التي ترى أن الملاءمة بين الأسلوب والسياق هي أساس الفاعلية

هـ. ضعف حضور القيادة والمهارات البشرية:

ركز الإطار على الأنظمة والعمليات، بينما يتوقف نجاح استخدام الأدوات الرقمية على قدرة مدير المشروع على قيادة التغيير والتواصل وإدارة المقاومة وبناء الثقة وحل النزاعات وتمكين الفريق. ومن ثم كان ينبغي دمج منظور الكفاءات والقيادة في الإطار النظري لإدارة المشاريع

سادساً: نقد مدخل التجديد الاستراتيجي:

مضمون المدخل في الدراسة:

عرضت الدراسة التجديد الاستراتيجي بوصفه عملية تعيد المنظمة من خلالها تشكيل توجهاتها واستراتيجياتها وهيكلها وعملياتها وقدراتها بما يساعدها على التكيف والاستمرار والمنافسة. وربطته بالابتكار، واستكشاف الفرص، وتحديث الموارد والمهارات، والاستجابة للتغيرات البيئية

نقاط القوة:

- اختيار التجديد الاستراتيجي متغيراً وسيطاً يوفر تفسيراً أفضل من الافتراض المباشر بأن التقنية تحسن إدارة المشاريع
- يربط المدخل بين الاستثمار الرقمي والتغيير التنظيمي والاستراتيجي
- يناسب قطاع الإنشاءات الذي يواجه تغيرات في التقنيات والمنافسة ومتطلبات العملاء
- يبرز أهمية إعادة تشكيل الموارد والعمليات، وليس مجرد إدخال أدوات إلكترونية
- يساعد على تفسير كيفية تحول الإمكانيات الرقمية إلى ممارسات إدارية أكثر كفاءة

أوجه النقد:**أ. غياب التأصيل في نظرية القدرات الديناميكية**

يتقاطع مفهوم التجديد الاستراتيجي بصورة مباشرة مع نظرية القدرات الديناميكية، التي تفسر كيفية استشعار الفرص والتهديدات واغتنامها وإعادة تشكيل الموارد. ومع ذلك، لم تتبنَّ الدراسة هذه النظرية صراحةً مما جعل آلية الوساطة منطقية بصورة عامة ولكنها غير مؤصلة نظرياً بالدرجة الكافية

ب. اتساع المفهوم وتداخله مع التحول الرقمي

يشمل التجديد الاستراتيجي تغيير الاستراتيجية والثقافة والهيكل والعمليات والموارد، وهي عناصر تدخل أيضاً في تعريف التحول الرقمي. هذا التشابه قد يضعف التمييز المفاهيمي والصدق التمايزي بين المتغيرين وكان ينبغي تعريف التحول الرقمي باعتباره قدرات وتقنيات رقمية، والتجديد الاستراتيجي باعتباره إعادة توجيه وإعادة تشكيل ناتجة عن توظيف تلك القدرات

ج . عدم تحديد الأبعاد بصورة حاسمة

كان من الأفضل تفصيل التجديد الاستراتيجي إلى أبعاد محددة، مثل تجديد نموذج الأعمال، وتجديد العمليات، وتجديد الموارد، وتجديد الهيكل، وتجديد التوجه الاستراتيجي. ويساعد ذلك في بناء أداة قياس أوضح وفي تحديد المسار الذي تنتقل من خلاله آثار التحول الرقمي

د . احتمال وجود علاقة عكسية

افترضت الدراسة أن التحول الرقمي يقود إلى التجديد الاستراتيجي، إلا أن المنظمة قد تبدأ أولاً بتجديد استراتيجيتها ثم تستخدم التقنيات الرقمية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة. وبذلك قد تكون العلاقة تبادلية ودائرية وليست أحادية الاتجاه

هـ . إغفال البعد الزمني

التجديد الاستراتيجي عملية تراكمية وطويلة نسبياً، بينما يبدو أن المتغيرات قيست في فترة واحدة. وهذا يجعل إثبات التسلسل الزمني للوساطة أكثر صعوبة، لأن الوساطة تفترض أن التحول الرقمي يسبق التجديد وأن التجديد يسبق تحسين إدارة المشاريع

سابعًا: نقد التأطير النظري للعلاقات بين المتغيرات

بنت الدراسة نموذجها على ثلاث علاقات: أثر التحول الرقمي في إدارة المشاريع، وأثر التحول الرقمي في التجديد الاستراتيجي، وأثر التجديد الاستراتيجي في إدارة المشاريع. وقد استندت إلى الدراسات السابقة لإثبات منطق هذه العلاقات، ثم افترضت وجود دور وسيط للتجديد الاستراتيجي

نقاط القوة:

- وجود ترابط منطقي عام بين المتغيرات الثلاثة
- الانتقال من العلاقة التقنية المباشرة إلى تفسير تنظيمي من خلال المتغير الوسيط
- ملائمة النموذج لطبيعة الشركات التي تحتاج إلى تحويل التقنية إلى تغير في الاستراتيجيات والعمليات
- توافق النموذج مع فكرة أن النتائج الرقمية تتحقق من خلال التغيير المؤسسي وليس بمجرد توافر التقنية

أوجه النقد:

أ. الاعتماد على الدراسات السابقة بدلاً من نظرية مركزية

فقد كان ينبغي أن توضح الدراسة كيف تتحول القدرات الرقمية. إن وجود دراسات سابقة وجدت علاقات إيجابية لا يكفي وحده لتفسير الآلية السببية إلى قرارات وتجديد في الموارد، وكيف يؤدي هذا التجديد تحديداً إلى تحسين إدارة المشاريع

ب. هيمنة المنطق الخطي:

يفترض النموذج مسارًا خطيًا يبدأ بالتحول الرقمي وينتهي بإدارة المشاريع. لكن نجاح مشروعات التحول الرقمي قد يعزز بدوره القدرات الرقمية والتجديد الاستراتيجي، مما يشير إلى احتمال وجود حلقات تغذية راجعة لم يتضمنها النموذج

ج. إغفال المتغيرات المعدلة:

قد تختلف قوة العلاقات باختلاف حجم الشركة، والنضج الرقمي، ودعم الإدارة العليا، وثقافة الابتكار ونوع المشروع، وشدة المنافسة، وجاهزية البنية التحتية، وتعقيد المشروع. وكان من المفيد اختبار بعض هذه العوامل بوصفها متغيرات معدلة

د. التركيز على الأدلة المؤيدة:

ركز الإطار على الدراسات التي تدعم التأثير الإيجابي، ولم يمنح مساحة كافية للدراسات أو الحالات التي فشل فيها التحول الرقمي أو لم ينتج عنه تجديد استراتيجي. ويؤدي ذلك إلى احتمال التحيز التأكيدي في بناء الفرضيات

هـ. ضعف تبرير موقع إدارة المشاريع كمتغير تابع:

يمكن النظر إلى إدارة المشاريع باعتبارها قدرة تنظيمية تسبق تنفيذ التحول الرقمي، لأن مبادرات التحول تُنفذ غالبًا في صورة برامج ومشروعات. ولذلك كان ينبغي مناقشة النموذج البديل الذي يؤثر فيه نضج إدارة المشاريع في قدرة الشركة على تحقيق التحول الرقمي

ثامناً: التقييم العام للبناء النظري نقاط القوة العامة

- اختيار موضوع حديث وذو أهمية تطبيقية في قطاع حيوي
- الربط بين التقنية والاستراتيجية والإدارة في نموذج واحد
- تقديم تغطية واسعة لمفاهيم الدراسة ودراساتها السابقة
- اختيار وسيط نظري ذي معنى تنظيمي مقبول
- تطبيق النموذج في سياق محدد هو الشركات الإنشائية الأردنية

أوجه القصور العامة

- عدم ذكر نظرية علمية مركزية تقود بناء النموذج والفرضيات
- الخلط بين النظرية العلمية والإطار المهني والمفهوم التنظيمي
- وجود تداخل محتمل بين التحول الرقمي والتجديد الاستراتيجي
- محدودية تفسير الآليات السببية والتسلسل الزمني
- عدم وضوح مستوى التحليل في بعض جوانب الدراسة
- ضعف مراعاة العلاقات العكسية والمتغيرات الموقفية
- الحاجة إلى ربط الإطار بصورة أعمق بخصائص قطاع الإنشاءات والبيئة الأردنية

وعليه، يمكن الحكم بأن الدراسة قوية من حيث الاتساع المفاهيمي وحدثة الموضوع، لكنها أقل قوة من حيث التكامل النظري والتفسير السببي. فالفصل النظري قدم معلومات كثيرة، إلا أن المعلومات لم تُنظم بالكامل تحت مظلة نظرية واحدة ذات افتراضات واضحة ومحددات قابلة للاختبار

تاسعًا: النظريات المقترحة لتطوير الدراسة

نظرية القدرات الديناميكية

تعد هذه النظرية الأكثر ملاءمة لتفسير نموذج الدراسة؛ لأنها تشرح كيف تستشعر المنظمة الفرص والتهديدات، وكيف تغتنم الفرص، وكيف تعيد تشكيل مواردها وقدراتها. ويمكن من خلالها اعتبار القدرات الرقمية مدخلات تمكينية، والتجديد الاستراتيجي عملية إعادة تشكيل، وتحسن إدارة المشاريع نتيجة تنظيمية

النظرية الاجتماعية التقنية

توضح هذه النظرية أن نجاح التحول الرقمي يتطلب مواءمة الأنظمة التقنية مع الأفراد والعمليات والهيكل والثقافة. وهي مهمة لقطاع الإنشاءات، لأن اعتماد المنصات الرقمية لا ينجح دون مهارات مناسبة، وتدفق معلومات واضح، وصلاحيات، وتعاون بين الأطراف

نظرية الموارد والقدرات

يمكن استخدامها لتفسير التقنيات والبيانات والمهارات الرقمية بوصفها موارد تنظيمية، مع التأكيد أن امتلاك الموارد لا يحقق القيمة تلقائيًا؛ بل يجب تنظيمها ودمجها في العمليات بصورة يصعب على المنافسين تقليدها

نظرية الطوارئ:

تفسر نظرية الطوارئ اختلاف فاعلية الأدوات والممارسات الرقمية باختلاف بيئة المشروع والمنظمة فلا يوجد نموذج رقمي أو أسلوب لإدارة المشروعات يصلح لجميع الشركات والمشروعات، بل تتحدد الفاعلية وفق الحجم والتعقيد وعدم التأكد والموارد والنضج الرقمي

عاشراً: نموذج نظري مقترح لتطوير الدراسة

يمكن إعادة بناء نموذج الدراسة في ضوء نظرية القدرات الديناميكية وفق المسار الآتي

القدرات الرقمية والتحول الرقمي ← استشعار الفرص واغتنامها وإعادة تشكيل الموارد ← التجديد الاستراتيجي ← تحسين ممارسات إدارة المشاريع وأدائها ← نجاح المشاريع وتحقيق المنافع التنظيمية

كما يمكن إدخال دعم الإدارة العليا، والنضج الرقمي، وثقافة الابتكار، والاضطراب البيئي، وتعقيد المشروع، وحجم المنظمة بوصفها متغيرات معدلة. ويتميز النموذج المقترح بأنه يوضح الآلية السببية، ويقلل التداخل بين المتغيرات، ويربط الدراسة بنظرية علمية ذات قدرة تفسيرية واضحة

جدول خلاصة النقد: الحادي عشر

المدخل أو النظرية	أبرز نقاط القوة	أبرز أوجه القصور	التطوير المقترح
التحول الرقمي	تصور شامل يجمع التقنية والاستراتيجية والثقافة والعمليات.	غياب نظرية تفسيرية، وتداخل المستويات والأبعاد، وافترض أثر إيجابي.	توظيف نظرية القدرات الديناميكية والنظرية الاجتماعية التقنية.
إدارة المشاريع	شمول مجالات الإدارة وملاءمتها للمشروعات الإنشائية	إطار مهني لا يفسر السببية وتركيز على العمليات التقليدية	دمج نظرية الطوارئ ومناهج الإدارة الرشيقة ومنظور الكفاءات.
التجديد الاستراتيجي	يوضح أن التقنية تحقق القيمة من خلال التغيير التنظيمي	مفهوم واسع ومتداخل مع التحول الرقمي، وغياب التسلسل الزمني	تحديد أبعاد واضحة وتأصيله في نظرية القدرات الديناميكية.
نموذج الوساطة	يربط التقنية بالتغيير الاستراتيجي ثم بالممارسات الإدارية.	اعتماد على منطق خطي وإغفال العلاقات العكسية والمتغيرات المعدلة.	اختبار نماذج بديلة وطولية وإضافة عوامل السياق والنضج الرقمي.

الثاني عشر: التوصيات

- تبني نظرية القدرات الديناميكية باعتبارها الأساس النظري الرئيس للدراسة
- استخدام النظرية الاجتماعية التقنية لتفسير التفاعل بين التقنية والأفراد والعمليات
- التمييز الدقيق بين تحويل البيانات إلى رقمية، ورقمنة العمليات، والتحول الرقمي الشامل
- الفصل المفاهيمي والقياسي بين التحول الرقمي والتجديد الاستراتيجي
- تحديد أبعاد واضحة للتجديد الاستراتيجي وربط كل بُعد بمؤشرات قابلة للقياس
- التعامل مع مجالات إدارة المشاريع بوصفها إطاراً مهنيًا يحتاج إلى نظرية تنظيمية مساندة
- قياس نجاح إدارة المشاريع من خلال المخرجات والمنافع ورضا أصحاب المصلحة، لا من خلال تنفيذ الإجراءات فقط
- اختبار العلاقات العكسية والنماذج البديلة إلى جانب النموذج النظري الأساسي
- إجراء دراسات طولية لقياس المتغيرات في نقاط زمنية مختلفة والتحقق من التسلسل السببي
- جمع البيانات من مصادر متعددة، مثل الإدارة العليا ومديري المشاريع وأعضاء الفرق والسجلات الفعلية
- إدخال متغيرات معدلة، مثل النضج الرقمي ودعم الإدارة العليا وثقافة الابتكار وتعقيد المشروع
- مناقشة الآثار السلبية والمخاطر المحتملة للتحول الرقمي وعدم افتراض إيجابية تأثيره في جميع الظروف

الخاتمة:

خلص النقد إلى أن الدراسة قدمت إطاراً مفاهيمياً واسعاً وحديثاً للتحول الرقمي وإدارة المشاريع والتجديد الاستراتيجي، ونجحت في إبراز أهمية التجديد الاستراتيجي باعتباره حلقة تربط بين التقنيات الرقمية والتغيير في الممارسات الإدارية. ويُعد هذا الاختيار ذا قيمة؛ لأنه يتجاوز التصور التقني الضيق للتحول الرقمي

ومع ذلك، فإن الدراسة لم تعتمد بصورة صريحة على نظرية علمية مركزية تفسر العلاقات بين المتغيرات بل استندت بدرجة كبيرة إلى التعريفات ونتائج الدراسات السابقة. كما أن إطار إدارة المشاريع المستخدم يمثل مرجعية مهنية أكثر من كونه نظرية تفسيرية، في حين ظل مفهوم التجديد الاستراتيجي واسعاً ومتداخلاً جزئياً مع مفهوم التحول الرقمي

ومن ثم فإن تطوير الدراسة يتطلب بناء نموذج أكثر تكاملاً يستند إلى نظرية القدرات الديناميكية، مع الاستفادة من النظرية الاجتماعية التقنية ونظرية الطوارئ. وسيساعد ذلك على توضيح الآليات السببية، وتحديد الحدود الفاصلة بين المتغيرات، ومراعاة الطبيعة الزمنية والموقفية للتحول الرقمي والتجديد الاستراتيجي في الشركات الإنشائية

المراجع

الربيع، عدي صالح سعود .(2024). أثر التحول الرقمي في إدارة المشاريع :الدور الوسيط للتجديد الاستراتيجي في الشركات الإنشائية الأردنية رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

